

شركة ريف القابضة ش.م.ب (مقفلتة)
محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
المنعقد يوم الخميس الموافق ٢ مايو ٢٠١٩ م
الساعة العاشرة صباحاً
في فندق الدومين بالمنطقة الدبلوماسية
المنامة - مملكة البحرين

الحضور:

أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة:

إعتذرت الوزارة الموقرة عن الحضور

ممثلي السادة بي دي أو - المدقق الخارجي للشركة:

السيد/ أرشد جاديت
السيد/ أياز قريشي
السيد/ حسين عبدالله

المستشار القانوني:

مكتب أسامة أنور للمحاماه والإستشارات القانونية ويمثلهم المستشار منصور بدوي والمستشار وائل منير.

المستشار الشرعي:

فضيلة الشيخ الدكتور أسامة بحر.

النصاب:

مثل الحضور من مساهمي الشركة والموكل إليهم - أصالة ووكالة - عدد ١٠١,٨٢٣,١٥٠ سهم بواقع ٧٩,٣٠٪ من إجمالي أسهم الشركة الصادرة والبالغ عددها ١٢٨,٤٠٧,٥٥٠ سهم.

ترأس السيد علي أحمد البغلي رئيس مجلس إدارة شركة ريف القابضة ش. م. ب (مقفلة) إجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في يوم الخميس الموافق ٢ مايو ٢٠١٩م في تمام الساعة العاشرة صباحاً مرحباً بالسادة الحضور.

وبعد الترحيب، تلى السيد علي البغلي النصاب وأكد إكمال النصاب القانوني لإنعقاد إجتماع الجمعية العامة العادية ومن ثم إستعرض السيد رئيس الجلسة بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية وكانت على النحو التالي:

١. قراءة محضر إجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٨م والمصادقة عليه.

أشار السيد رئيس الجلسة إلى أنه قد تم توزيع نسخة من محضر إجتماع الجمعية العامة العادية السابق إلى السادة المساهمين وإذا ما كان هناك أي تعليق من السادة المساهمين. وحيث لم توجد مداخلات من السادة الحاضرين، تمت المصادقة على المحضر.

٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م والمصادقة عليه.

تلى السيد علي البغلي تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م موضحاً أهم الإنجازات التي حققتها الشركة خلال العام المنصرم ٢٠١٨م المالية منها والتشغيلية حيث أوضح أن الشركة قد واصلت تحقيق النتائج المالية الإيجابية الأمر الذي إنعكس جلياً على صافي ربح السنة المالية المنتهية في عام ٢٠١٨م حيث بلغ ٤٠٠ الف دينار بحريني وكذلك إتباع سياسة تخفيض المصاريف إلى مستويات قياسية لم تشهدها الشركة من قبل.

تقدم المساهم د. مجيد العلوي بسؤال وهو "هل هناك تصور أو إستراتيجية لدى الشركة للسنوات القادمة" فكانت إجابة السيد رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة يعمل وفق خطة إستراتيجية قد تم التوافق عليها من قبل أعضاء المجلس وتنص بعض أركان الإستراتيجية على بيع المحفظة التمويل العقارية وتخفيض رأس مال الشركة والبحث عن فرص أستثمارية مجدية بالرغم من العقبات تواجه السوق العقاري واضيعين في نصب أعيننا المحافظة على أموال المساهمين.

وحيث لم توجد مداخلات أخرى من السادة الحاضرين، تمت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

٣. الإستماع إلى تقرير مدقي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م والمصادقة عليه.

تلى السيد حسين عبدالله ممثلاً عن السادة بي دي أو المدقق الخارجي لحسابات الشركة تقريراً حول حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م والذي أكد في تقريره أنه تمت أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وأنها خالية من الأخطاء الجوهرية.

وهنا، تقدم المساهم حامد حمد بسؤال عن السبب في إصدار التقارير المالية باللغة الإنجليزية فقط فأجابه السيد رئيس الجلسة أن اللغة الإنجليزية هي لغة عالمية وهي لغة الأعمال في هذا العصر وأن الإدارة التنفيذية مستعدة للتوضيح والترجمة إن لزم الأمر .

وحيث لم توجد أية مداخلات من السادة الحاضرين، تمت المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

٤. الإستماع إلى تقرير المستشار الشرعي عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

تلى فضيلة الشيخ الدكتور أسامة بحر المستشار الشرعي للشركة تقريره السنوي عن أداء الشركة ونشاطها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، حيث أكد أن عقود الشركة ومعاملاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وحيث لم توجد أية مداخلات من السادة الحاضرين، تم التصديق على تقرير المستشار الشرعي.

٥. مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م والمصادقة عليها.

قدم السيد علي البغلي عرضاً موجزاً عن أداء الشركة المالي خلال العام المنصرم ٢٠١٨م من حيث الأرباح والخسائر والإيرادات والمصروفات مشيراً إلى ما ذكر مسبقاً في البند رقم (٢) بتحقيق الشركة أرباحاً بلغت ٤٠٠ الف دينار بحريني. كما أفاد أيضاً بأن الإيرادات التشغيلية قد فاقت مليون دينار بحريني وأن مجموع الأصول قد تراجع إلى ١٧ مليون دينار بحريني مقارنة بالعام ٢٠١٧م حيث كانت تقدر بـ ٢٨ مليون دينار بحريني وذلك بسبب تخفيض رأس المال.

وقد أكد السيد / علي البغلي رئيس المجلس بأن الشركة تقوم بدراسة شاملة ودقيقة حول كل المشاريع الإستثمارية قبل الدخول فيها سواء كانت محلياً أو عالمياً وأن مجلس الإدارة لا يرغب في المخاطرة بأموال المساهمين الكرام وعليه فهو يقوم بإنتقاء المشاريع بعناية وحذر شديد الامر الذي يعد إيجابياً في ظل الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية الراهنة. هذا، وفي ظل عدم وجود استثمارات جاذبة إرتأى المجلس إعادة جزء من رأس مال الشركة الى المساهمين حرصاً على اموالهم حيث ان السنوات القادمة ستشهد مخاطر وخسائر يجب تجنبها والمردود خلال السنوات القادمة متوقع أن يكون ضعيفاً. وحرصاً منا على أموال المساهمين فإن مجلس الإدارة أرتأى تخفيض رأس مال الشركة بمبلغ ١,٢٨٤,٠٧٦ دينار بحريني وذلك عن طريق الغاء ١٢,٨٤٠,٧٥٥ سهم نظراً لوجود سيولة مرتفعة تفوق حاجة العمليات المستقبلية .

وحيث لم توجد أية مداخلات أخرى من السادة الحاضرين، تم التصديق على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

٦. مناقشة تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٨ و إلتزام الشركة بمتطلبات وزارة الصناعة والتجارة والسياحة و المصادقة عليه.

أكد السيد علي البغلي رئيس المجلس إلتزام جميع أعضاء مجلس الإدارة وإدارة التنفيذ بأعلى مستويات حوكمة الشركات. وأوضح أن الشركة قد أفردت الصفحات من ١٣ إلى ٢٢ من التقرير السنوي وأسردت فيه جميع متطلبات حوكمة الشركات.

وحيث لم توجد أية مداخلات من السادة الحاضرين، تم التصديق على تقرير حوكمة الشركات لسنة ٢٠١٨ م.

٧. التبليغ والموافقة على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من الأطراف ذات العلاقة تماثيا مع المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية.

أكد السيد الرئيس أنه لم تكن هناك أية معاملات جديدة مع أطراف ذات علاقة خلاف تلك المعاملات المذكورة في الايضاحات المرافقة للبيانات المالية.

وحيث لم توجد أية مداخلات من السادة الحاضرين، تم التصديق.

٨. إعتامد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م على النحو التالي:

أ. تحويل ١٠٪ من صافي الأرباح إلى الإحتياطي القانوني بواقع ٤٠,٠٥٩ دينار بحريني.

ب. إعتامد مبلغ وقدره ٣٦,٠٠٠ دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

ج. إعتامد مبلغ وقدره ١٠,٠٠٠ دينار بحريني للأعمال الخيرية.

وافق السادة المساهمين الحاضرين بالإجماع على جميع البنود المذكورة أعلاه.

٩. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل مايتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م.

وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن جميع تصرفاتهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م.

١٠. إعادة تعيين السادة بي دي أو مدققي الحسابات الخارجيين للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

توجه المساهم د. مجيد العلوي بسؤال عن تاريخ تعيين المدقق الخارجي. أجاب السيد / فيصل المتروك عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية بأنه تم تعيين السادة بي دي أو مع تأسيس الشركة ويتم تدوير الشريك المسؤول بحسب القانونين والأنظمة المنصوص عليها من قبل الوزارة.

وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين السادة بي دي أو كمدقق خارجي لحسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وفوض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

١١. إعادة تعيين المستشار الشرعي للشركة فضيلة الشيخ دكتور أسامة بحر للعام ٢٠١٩م وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابه.

وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين فضيلة الشيخ الدكتور أسامة بحر كمستشار شرعي للشركة للعام ٢٠١٩م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

١٢. ما يستجد من أعمال طبقاً لنص المادة (٢٠٧) من قانون الشركات.

لم يتقدم أي من السادة المساهمين الكرام بطلب إضافة أي بند جديد على أجندة الجمعية العامة العادية.

وحيث لم تكن هناك أية إستفسارات أخرى فقد أعلن السيد رئيس الجلسة عن إنتهاء الإجتماع حيث كانت الساعة الحادية عشر صباحاً.



علي أحمد البغلي
رئيس مجلس الإدارة



حسن ضيف

الرئيس التنفيذي

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة